

المجتمع المدني العربي : الضرورات والتحديات

صلاح الدين الجورشي *

دار جدل ولا يزال بين الباحثين حول مفهوم "المجتمع المدني" أما التعريف الذي تستند إليه هذه الورقة ويتبناه الكثير من علماء الاجتماع العرب وغيرهم مثل الدكتور سعد الدين إبراهيم- فيقوم على اعتبار أن المجتمع المدني ليس سوى "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا- من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي" (1).

هذا التعريف يبدو واضحاً ومحايداً وعملياً إنه يجمع بين شروط الحق في التنظيم والاستقلالية والديمقراطية، ويقيم علاقة وثيقة بين الشكل والمضمون، كما يحافظ على قدر من الحيادية عندما يفصل المصطلح عن المواقف الأيديولوجية التي أربكت المفهوم وأضافت له مواقف مذهبية وأيدلوجية من خارجه، فلم يورد مثلاً العلمانية (بمعناها فصل الدين عن الدولة) كشرط حتمي لوجود المجتمع المدني، ولم يقرن المصطلح بمفهوم جاهز وشمولي للحدثة والتحديث، كما أن التعريف لم يُقص الأحزاب والنقابات والجماعات الدينية وجماعات المصالح، خاصة في مجتمعات مثل المجتمعات العربية التي لا تزال تمر بتحويلات هيكلية وتشقها أزمت بنوية حادة ولم تستقر ثقافياً ومؤسسياً، وهي لم تنته عند شكل قاطع من التوزيع الحاسم للمهام والأدوار. كما أن هذا التعريف يساعد على نقل الجدل من نطاق المفهوم النظري القابل للتعويم الأيديولوجي إلى دائرة الواقع المحدد الذي يمكن حصره كمياً والتعاطي معه بحثياً وعلمياً.

الإسلاميون جزء من المجتمع المدني:

إذا تم التسليم بهذا التعريف يصبح من المنطقي اعتبار الحركات السياسية والاجتماعية ذات الخلفية الدينية جزء من المجتمع المدني وليس خارجة عنه، حتى لو لم تع هي بذلك. فهي من جهة تضم أحزاباً سياسية ينشط العديد منها وفق مقتضيات القانون المحلي الخاص بكل دولة توفر فيها قدر من الحريات، ومنها تجمعات لا تزال تطالب بحقها في الوجود، شأنها شأن أحزاب يسارية أو قومية أو حتى ليبرالية محرومة من حق النشاط القانوني في دول أخرى.

إن القول بأن المتدينين يعتبرون جزءاً من المجتمع المدني يركز على عدد من

الاعتبارات يمكن الإشارة لبعضها مع ربط ذلك بالتعريف السابق الذي استندت إليه الورقة:

- غالباً ما يقع تعريف الحركات الدينية باعتبارها تنظيمات سياسية تتخذ من الدين مرجعية لها، لكن بالتأمل يتضح أن الظاهرة أكثر تعقيداً، فهي مزيج من الحركات والتيارات والتعبيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والدينية، وهذا يعني أنها كتلة تاريخية متعددة الوظائف والأدوار، ولا يمكن اختزالها أو حصرها في بعد واحد دون أن يعني ذلك بالضرورة أنها متجانسة أو موحدة وخالية من التناقض والاختلاف.

- هناك أحزاب إسلامية كثيرة عبّرت عن استعدادها للعمل السياسي وفق القواعد الدستورية المعمول بها في بلدانها، وتعهدت بتجنب العنف وعدم اعتباره آلية مشروعاً لحسم الخلافات السياسية.

- تحيل الظاهرة الدينية العربية إلى شبكة واسعة من الجمعيات والمؤسسات الخيرية التي أسسها متدينون أو قرييون منهم، وتقوم هذه الجمعيات بتقديم خدمات ضخمة لصالح قطاع واسع من المواطنين في عدد من البلاد العربية مثل الأردن وفلسطين ولبنان والكويت وبقية دول الخليج، وقد سبق أن أسهمت حركات معروفة خلال السنوات الأولى من نشأتها في تأسيس شبكة واسعة من الهيئات الخيرية كادت أن تغطي كامل أجزاء التراب الوطني، بل إن بعض الجمعيات الخيرية الإسلامية نجحت في أن تنقل دائرة خدماتها من المستويات المحلية إلى الصعيد الدولي، حيث وصل نشاطها إلى إفريقيا ودول آسيا الوسطى ودول البلقان، ولا يمكن في هذا السياق التقليل من أهمية ما تقوم به الحوزات من دور هام في مساعدة الفقراء وتمويل التعليم الديني الشعبي المستقل عن الدولة.

- لا يمكن بأي حال من الأحوال إخراج كل هذا الزخم من الجماعات والجمعيات والمنظمات والهيئات الأهلية المستقلة من دائرة المجتمع المدني فكل دعوة إلى إقصاء هذه الكتلة الاجتماعية لا علاقة لها بالتقييم العلمي، بقدر ما تعبر عن وجهات نظر أيديولوجية إقصائية، فمن أي منطلق يمكن أن تعتبر جهة ما بكونها الممثل "الشرعي والوحيد" للمجتمع المدني وأن غيرها المخالف لها في الرؤية المجتمعية ليس له مكان داخل ذلك المربع، وفي حالة القبول بإخراج كل هذه الشبكات والمنظمات من دائرة تعريف المجتمع المدني، ففي أي خانة يمكن تصنيفها هل ستعتبر تابعة للدولة أو تابعة لقوى غريبة عن المجتمع؟

- الملاحظة الأخيرة في هذا السياق تتعلق بلفت نظر المهتمين بهذه الإشكالية إلى أن الجمعيات الخيرية أو غيرها التي تتخذ من الإسلام مرجعية نظرية أو عملية ليس جميعها مرتبطاً عضوياً بحركات الإسلام السياسي، حتى وإن كان بعضها يلتقي مع تلك الحركات في عدد الشعارات أو الأدبيات، فكما أنه لا يمكن اعتبار كل جمعية ثقافية تقدمية واجهة لحزب سياسي يساري فكذلك الشأن بالنسبة للجمعيات الإسلامية.

توظيف المصطلح في الصراع السياسي والأيدولوجي:

أربك ظهور الحركات الدينية أو العاملة باسم الدين أو ما يسميها رضوان السيد "الحركات الإحيائية" ونموها السريع المعادلات السياسية والثقافية في معظم البلاد العربية، وذلك بحكم أن مجرد احتمال ولادتها من جديد لم يكن وارداً ضمن مختلف السيناريوهات التي كان يتوقعها المنقون ورجال السياسة منذ الستينات، لهذا لجأت النخب إلى أدوات معرفية معتمدة على المصطلحات المتوفرة لديها من أجل تفسير الظاهرة والتصدي لها، في هذا السياق وظف مصطلح "المجتمع المدني" ضمن ذلك الصراع الذي بدأ منذ أواسط السبعينات ولا يزال مفتوحاً على جميع الاحتمالات. لهذا قام عالم الاجتماع التونسي "عبد القادر الزغل" بالربط مثلاً بين ظهور الحركة الإسلامية في تونس وبين الاستعمال المكثف للمصطلح داخل الفضاء السياسي والأيدولوجي المحلي "حتى أصبح كلاهما نقيضاً للآخر" (2).

في مثل هذه الأجواء الصراعية خرج المصطلح من دائرة الاستعمال الأكاديمي الضيقة إلى فضاءات التنارع الأيدولوجي بمختلف اتجاهاته وألوانه، صراع قادته أطراف من النخبة الديمقراطية ضد طرفين، هيمنة السلطة على الحياة العامة من جهة، وظاهرة الإسلام السياسي من جهة أخرى، وقد لاحظ الباحث الاجتماعي الدكتور الطاهر لبيب في هذا السياق أن المصطلح كان في تونس حاضراً في "كل أصناف الخطاب تقريباً من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، كما أنه وارد في الخطاب الرسمي للدولة، وهذا يجعلنا مباشرة أمام مشكلة الاستعمال وتنوع المعنى الذي يصل إلى حد استنزاف المعنى أو اللامعنى" (3). لقد "تمطط المفهوم وانحل واستعمل في مقامه وفي غير مقامه، والتجئ إليه لرنته وللقيمة الإيجابية التي يمثلها أكثر مما يلتجأ إليه لمدلولة الخاص" (4).

لقد شكلت الحركة ذات المنحى الديني في الآن نفسه تحدياً سياسياً وأيضاً معرفياً، ففي تونس على سبيل المثال كان اليسار الماركسي الراديكالي، منذ بداية اللجوء إلى توظيف المصطلح من أشد الأطراف تحفظاً ورفضاً لاعتبار الإسلاميين جزءاً من المجتمع المدني القائم أو المنشود. ويعتقد محمد الكيلاني الذي يقود مجموعة تطلق على نفسها "الشيوعيون الديمقراطيون" بأن "المجتمع المدني يُعرف بصورة موجزة جداً باعتبار أنه يتميز أساساً عن نوعين من المجتمعات وهما: المجتمع الديني والمجتمع العسكري اللذان يتناقضان مع أبسط الحريات الفردية والعامة لأنهما يمنعان مثلاً حرية المعتقد والتفكير" (5).

هذا الرأي لم يؤيده معظم الباحثين والفاعلين السياسيين في الساحة التونسية فهو لاء تابعوا التطور السياسي الذي عكسه خطاب حركة "النهضة" منذ الثمانينات، وعندما اطمأنوا إليها جنحوا إلى إدراجها ضمن فعاليات المجتمع المدني، خاصة بعد أن وقع ممثل عنها في أواخر الثمانينات على نص الميثاق الوطني الذي تمحور جزء منه حول ترسيخ قيم المجتمع المدني، لكن مع أول مشاركة للإسلاميين في الحياة السياسية من خلال الانتخابات التشريعية لعام 1989م وبعد الإفصاح عن مضامين متناقضة مع القيم الحديثة التي

ترسخت في المجتمع التونسي، وهي مضامين دافع عنها بعض المرشحين ضمن قوائم حركة النهضة في تلك الانتخابات إضافة إلى تحمسها المفرط في تلك المرحلة لجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر رغم طابعها غير الديمقراطي، وكذلك الهجوم القوي الذي شنته الحركة على برنامج الإصلاح التربوي، كل تلك المواقف وغيرها دفع بمعظم الأطراف السياسية والفكرية التونسية إلى التوقف عن تأييد حركة النهضة والبدء بمراجعة الموقف العام من الإسلاميين عموماً وحركة النهضة خصوصاً، وفي تلك الأجواء الصاخبة صدرت بيانات ونصوص تقصي الإسلاميين من دائرة المجتمع المدني، بل وتعتبر حركة النهضة معادية له ومهددة لمقوماته(6). لكن هذه المواقف خلقت بدورها ردود فعل مما دفع بالدكتور منصف المرزوقي الرئيس السابق للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، يتساءل: هل يمكن في مشروعنا المدني إقصاء جزء هام من هذا المجتمع الذي نعتبره جزءاً من المجتمع السلفي؟ ثم قدم إجابة أولية فذكر أنه "مبدئياً ومنطقياً لا- يمكن بناء مجتمع بإقصاء جزء منه، خاصة إذا تعلق هذا الإقصاء بطريقة معينة اعتمدها هذا الجزء في التعبير عن الأمة وآماله"(7).

الإسلاميون ومقولة "المجتمع المدني":

من جهتهم لم يدرك الإسلاميون أهمية مقولة "المجتمع المدني" إلا في مرحلة متأخرة. وقد شكك بعضهم في مشروعية المصطلح أو الأطراف والمنظمات التي تتبناه وتدافع عنه، ومنهم من رأى أن استعمال مصطلح المجتمع الأهلي أفضل من مصطلح "المجتمع المدني" لاعتقادهم بأن هذا الأخير يحمل شحنة غربية معادية للدين، فهم توجسوا من أن يكون الغرض من المصطلح محاربة الدين أو إقصاءه من داخل المجتمع بالتأكيد على مدنية الدولة والنظام الاجتماعي. لكن هناك من الإسلاميين من حاول أن يستوعب المصطلح والمفهوم وأن ينظر للانخراط العملي في الدفاع عن المجتمع المدني. فمثلاً تعرضت مجموعة "الإسلاميين التقدميين" -التي ظهرت في تونس منذ الثمانينات- للمصطلح ومفهومه خاصة عند المفكر الماركسي الإيطالي "غرامشي" وتبنت المصطلح منذ فترة مبكرة(8).

كذلك ناقش أحد الذين سبق له أن تحمل مسؤوليات في حركة النهضة قبل الانسحاب منها في مطلع التسعينات "ابن عيسى الدمني" مناقشة المصطلح والإشكالية بطريقة مختلفة، لقد اعتبر أنه لا-يجوز من المنظور الاصطلاحي البحث الحديث عن مجتمع مدني بإطلاق اللفظ، كما رفض المقابلة التي لجأ إليها الكثيرون بين "الديني" وبين "المدني" لأن نقيضه هو غير الديني، ويترتب على هذا التصويب حسب اعتقاده "أن أنصار المجتمع المدني الذين يعرفونه نقيضاً للمجتمع الديني هم منطقياً أنصار ضمانيون للمجتمع غير الديني الذي لا يكون فيه للدين أي دور في النهضة أو التنمية". وأكد أن "السياق السياسي والأخلاقي للبحث عن صورة الاجتماع المنشود يستدعي التخلي عن عقلية احتكار الحقيقة وإقصاء المخالفين، لأن صورة المجتمع المدني ليست واحدة في أذهان جميع النخب السياسية والمتففة". واعتبر أن النقيض الحقيقي للمجتمع المدني هو "المجتمع السلطوي الذي تحل

فيه سلطة الدولة محل سلطة الشعب، وتكون الدولة فيه بالتالي هي منشئة الكيان الاجتماعي والمتحكمة فيه بدل أن يكون العكس". وانتقد بشدة "بعض النخب السياسية والفكرية العربية التي تتولى رفع شعار الدفاع عن المجتمع المدني في نفس الوقت الذي تتخذ فيه من بعض الإيديولوجيات الإطلاقيه التي تشرع لبعض الأنظمة السلطوية إطاراً مرجعياً لتفكيرها، أو تجعل من بعض الأنظمة السياسية ذات السلطة المطلقة مثلاً نموذجياً" (9).

مخاوف مشروعة وتحفظات قائمة:

يمكن لأي متتبع لشؤون ما يسمى بالحركات الدينية السياسية أن يلاحظ في السنوات الأخيرة أن خطابها قد شهد تحولاً بطيئاً وحادراً نحو الانفتاح على المنظومة الليبرالية، وفي هذا السياق لم تعد بعض الجهات الدينية تبدي تحفظاً تجاه استعمال مصطلح "المجتمع المدني".

لكن مع أهمية التطور الإيجابي الذي سجل هنا وهناك، غير أن ذلك لا يلغي كلياً المخاوف التي لا تزال قائمة حول مدى حصول اقتناع مبدئي لدى قطاع واسع من الإسلاميين بهذه المقولة، ويمكن تفسير هذه المخاوف بجوانب تتعلق بنمط الدولة الإسلامية كما تستبطنها بعض كتابات الإسلاميين، وكذلك موقفهم من استراتيجية التغيير السياسي والاجتماعي، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدد من الملاحظات الأساسية:

1 – تحتل مسألة إقامة "الدولة الإسلامية" مكانة محورية في المشروع السياسي لمعظم الحركات الإسلامية، ورغم المحاولات التي تمت لتوضيح خصائص هذه الدولة وأهدافها إلا أن غموضاً كثيفاً لا يزال يكتنف جوانب عديدة من المصطلح ومضمونه. ومما عمق حالة الغموض أن التطبيقات التي تمت في بعض الدول الإسلامية كشفت عن تعدد أشكال هذه الدولة، بل دفعت بعض الإسلاميين إلى القول بأن الدولة الإسلامية "الحقيقية" لم تنبثق بعد.

ويعود هذا التركيز إلى اعتقاد شائع بأن الدولة هي المدخل للتغيير الاجتماعي وأسلمة المجتمع بحجة أن "الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن" فالسلطة تستهوي الكثير من الإسلاميين مثلما استهوت غيرهم لأنهم يرون فيها مصدر القوة القادرة على ضبط الجماهير وتوجيهها وفق مقتضيات المشروع المجتمعي الذي يحدده سلفاً الحزب الحاكم، وهذا التصور يصطدم مع مقولة المجتمع المدني التي تعتبر أن مصدر الشرعية والقوة هو المجتمع، وأن السلطة السياسية ليست سوى التعبير الفوقي عن مجموع القوى الاجتماعية. وإذا لم يدرك الإسلاميون بأن رؤيتهم للدولة تشبه الهرم المقلوب، وأن المواطنين هم البداية والنهاية في النظام السياسي الديمقراطي، سيكون مشروعهم شمولياً، وسيكررون ما قامت به الأحزاب الشيوعية أو الأنظمة الدكتاتورية التي ضخمت الدولة مقابل إلغاء المجتمع.

2 - يرتبط المجتمع المدني بمنظمة من القيم الأساسية، مثل الحرية، والتعدد، والتعايش ضمن الاختلاف، وحل الخلاف بالوسائل السلمية، وتعميق الممارسة الديمقراطية داخل المنظمات وهياكل المجتمع، وبالتالي فإن الانخراط في المجتمع المدني يقتضي التشبع بهذه القيم على الصعيدين الثقافي والسلوكي. فالنضال المدني يتصف بروح أخلاقية عالية، تؤمن بخدمة الآخرين بقطع النظر عن ألوانهم ودياناتهم ومستوياتهم الطبقية، فقيم المجتمع المدني الحديث تتعارض مع كل التصورات القائمة على التمييز بين المواطنين أو بين النساء والرجال، ومن هذه الزاوية فبقدر ما يمكن أن يشكله انخراط الإسلاميين في حركية المجتمعات المدنية العربية من دعم وإضافة، بقدر ما يفرض عليهم هذا الانخراط إعادة بناء ثقافي حتى لا- يحصل تعارض بين القيم الديمقراطية وبعض مفاهيم ما قبل الحداثة التي تنتشر في العداد من المؤلفات الرائجة وكذلك الرسمية.

3 - ورثت الحركات الإسلامية عن عديد الأحزاب الشمولية المفهوم المركزي للتنظيم الحزبي، فالعديد من هذه الحركات عملت على إنشاء عشرات الجمعيات والمنظمات الأهلية المختصة في تقديم الخدمات، وبالرغم من أن هذه الشبكة من الجمعيات التي تقوم على التطوع، إلا- أنها تعتبر بمثابة الحزام الذي يحيط بناوة الحزب، إنها منظمات تقوم بخدمة التنظيم، وتخدم استراتيجيته السياسية والانتخابية. فهدف هذه الجمعيات ليس بالضرورة خدمة المجتمع، بقدر ما يمكن أن تكون جزء من استراتيجية الوصول إلى الحكم، ولا يعني هذا التقليل من الجمعيات الإسلامية الناشطة في كثير من البلدان، ولكن الغرض من إثارة هذه المسألة هو التأكيد على ضرورة حماية استقلالية منظمات المجتمع المدني، إذ بقدر بقاء هذه الجمعيات بعيدة عن هيمنة الأحزاب أو الحكومات بقدر ما تقع حماية المجتمع المدني وتقوية قدراته، وتحويله إلى جماعة ضغط أو على الأقل فئات عاملة في حماية المصالح وتطويرها، إن لجهة التوعية أو لجهة المصلحة، في وقت تزداد فيه الحاجة إلى تشريك كل القوى والأفراد في العملية التنموية بمفهومها الواسع.

الهوامش

(* كاتب و أكاديمي من تونس.

1- راجع مقدمة د. سعد الدين إبراهيم لكتاب المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا لمؤلفه د. محمد زاهي المغربي، إصدارات مركز ابن خلدون.

2- راجع إسهامه في كتاب "المجتمع المدني في الوطن العربي" الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية.

3- طاهر لبيب، كراس "المجتمع المدني" الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان دار صامد، ص8.

- 4- سليم اللغماني، مقال "المجتمع المدني ومتطلباته"، المجلة العربية لحقوق الإنسان عدد 3، المعهد العربي لحقوق الإنسان، سبتمبر 1996م، ص 88.
- 5- محمد الكيلاني "المجتمع المدني كما يراه" ص 58.
- 6- انظر عريضة: "نحو مجتمع مدني يفصل فيه الدين عن السياسة" مجلة المغرب عدد 172، أكتوبر 1989م، ص 58.
- 7- راجع مداخلته في ندوة قابس بصفته رئيساً للرابطة.
- 8- راجع كتاب "الإسلاميون التقدميون"، صلاح الدين الجورشي، مبادرات فكرية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، عام 2000م.
- 9- ابن عيسى الدمني، "بحثاً عن المجتمع المدني المنشود"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد الرابع، السنة الأولى، خريف 1991م، ص 225.